

الإحكام لابن حزم

بقوله D { خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلواتك سكن لهم و }
سميع عليهم { والصلاة ههنا الدعاء بلا خلاف والاستغفار دعاء وهو نوع من أنواع الدعاء فلما
نص على خروج السبعين من جملة الدعاء لهم كان ما بقي على ظاهر الإباحة المتقدمة حتى نهى
عن الاستغفار لهم جملة وعن الصلاة عليهم البتة .

وقد جاء نص الحديث هكذا كما قلنا من أخباره A أنه مخير في ذلك فأخذ بظاهر اللفظ
حدثناه عبد الله بن يوسف عن أحمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى عن أحمد بن محمد عن أحمد
بن علي عن مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أبو أسامة نا عبيد الله بن عمير عن نافع عن
ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال حين اعترضه عمر في الصلاة على عبد الله بن أبي إنما خيرني الله
فقال { ستغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ذلك بأنهم
كفروا بالله ورسوله و } لا يهدي لقوم لفاسقين { وسأزيد على السبعين فأخذ A بظاهر اللفظ في
التخيير والأصل المتقدم في إباحة الاستغفار حتى نهى عن ذلك جملة .

وقال بعضهم ما عدا الاسم المذكور فيخلاف المذكور إلا أن تقترن إليه دلالة .
قال أبو محمد فنقول له ما الفرق بينك وبين من عارضك من أهل مذهبك أراد أن ينصر القياس
نفسه كما أردت أنت أن تنصر دليل الخطاب فنسيت نفسك فقال لك ما عدا الاسم المذكور فهو
داخل في حكم المذكور ما لم تقترن إليه دلالة .

قال أبو محمد وهكذا يعرض للحمل المائل المرتب على غير اعتدال وبخلاف القوام إذا أراد
صاحبه أن يعدل أحد شقيه مال عليه الآخر ثم يقال لهم جميعا ما هذه الدلالة المقترنة التي
يشير كل واحد منكما إليها أهي كهانة منكم أم هي طبيعية توجب ضرورة فهم ما ذكر كل واحد
منكما على تضادكما أم هي نص واحد فهم لا يدعون كهانة فلم يبق إلا أن يقولوا هي ضرورة
توجب فهم كل ما لم يذكر أو أن يقولوا هو نص يبين حكم ما لم يذكره في هذا النص الآخر فأى
ذلك قالوا فقد وافقونا في قولنا إنه لا يدل شيء مذكور على شيء لم يذكر وإن الذي لم يذكر
في هذا النص فإنما ننتظر فيه نصا آخر إلا أن توجب ضرورة ما أن نعرف حكمه كما أوجبت
ضرورة الحس في قوله